

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دستور الجمهورية الجزائرية



إعداد وترتيب:

سجا العبودي

منشورات چتر دانش

ایران - طهران

عنوان قراردادی	: الجزایر . قانون اساسی
عنوان و نام پدیدآور	: دستورالجمهوريةالجزایریه/ اعداد و ترتیب سجا العبودی .
مشخصات نشر	: تهران: چتر دانش، ۱۴۰۰ .
مشخصات ظاهری	: ۱۰۴ ص؛ ۱۲×۱۷ س.م.
شابک	: ۹۷۸-۶۰۰-۴۱۰-۴۷۹-۱
وضعیت فهرست نویسی	: فیبا
یادداشت	: عربی .
موضوع	: قانون اساسی — الجزایر
موضوع	: Constitutions — Algeria
شناسه افزوده	: عبودی، سجا، ۱۹۹۴ - م.، گردآورنده
رده بندی کنگره	: KQG۲۰۶۴/۵۱۹۷۶
رده بندی دیویی	: ۳۴۲/۶۵۰۲۳
شماره کتابشناسی ملی	: ۷۵۷۶۴۴۶
وضعیت رکورد	: فیبا

عنوان کتاب	: دستورالجمهوريةالجزایریه
الناشر	: چتر دانش
إعداد وترتيب	: سجا العبودی
سنة الطبع	: الطبعة الاولى - ۱۴۰۰ش
العدد	: ۱۰۰۰
شابک	: ۹۷۸-۶۰۰-۴۱۰-۴۷۹-۱
سعر	: ۶۰۰۰۰ تومان

دار النشر: ایران، طهران، ساحة انقلاب، شارع منیري جاوید (اردیبهشت شمالی)، رقم الدار ۸۸

ارقام الهاتف: ۶۶۴۹۲۳۲۷ - ۶۶۴۰۲۳۵۳

البريد الإلكتروني: nashr.chatr@gmail.com

جميع حقوق المؤلف والناشر محفوظة

كلمة الناشر

إن لدراسة القانون بجميع فروعهِ واتجاهاته تحتل أهمية بالغة في حياة الأفراد لذلك فإن دراسته تعتبر في بلادنا واحدة من أكثر الأشياء أهمية في مجالات التخصص الجامعي، ومن بينها الدراسات العليا، ولذا فقد جذب عدداً كبيراً من طلاب العلوم الإنسانية. الذين يدخلون ساحة الخدمة بعد تخرجهم من الجامعات ويعملون بوظائفهم في المجالات المختلفة.

يجب على الطلاب الذين يختارون دراسة القانون، على دراية بقوانين بلادهم. ودراية قوانين البلدان الأخرى مهم أيضاً لهؤلاء الطلاب؛ لذا فإننا نهتمّ بنشر قوانين الدول العربية.

يمتدّ الوطن العربي على مساحة واسعة تتوزّع بين قارتين وتقتن فيها شعوب من قوميات وأصول واديان ومذاهب مختلفة.

كانت بعض الدول تحت الاستعمار البريطاني والبعض الآخر كان تحت الاستعمار الفرنسيّ مثل سوريا و لبنان وبعضها كان تحت الاستعمار الايطالي مثل ليبيا، وقبل ذلك كلّه كانت هذه الدول تخضع لسيطرة الامبراطورية العثمانية، وبطبيعة الحال فإن الواقع القانوني والدستوري لهذه البلدان قد تأثّر بالقوى الاستعمارية التي كانت تسيطر عليه.

وبعد استقلال هذه الدول بدأت بكتابة دساتيرها و تعرّضت

هذه الدّول لتقلبات كثيرة فبعضها كان تحت الأنظمة الملكية و بعضها كان تحت الأنظمة القومية الأمر الذي انعكس على دساتير هذه البلدان.

وقد القت احداث ما يسمّى بالربيع العربي بضلالها على الواقع الدستوري لهذه البلدان فقد تغير النّظام في كلّ من تونس و مصر و ليبيا و اليمن و السّودان وقبل ذلك في العراق الأمر الذي استوجب من تلك الدّول ان تكتب دساتير جديدة، وحتى البلدان التي لم تتغير انظمتها بادرت إلى اجراء اصلاحات على شكل تعديلات دستوريّة كما هو الحال في سوريا.

لذلك وجدنا من الأهمية بأن نقوم بجمع هذه الدساتير مع آخر التعديلات؛ لان ذلك سيشكل فائدة كبيرة للباحثين في المجال القانوني والدستوري عسى أن يصب جهدنا هذا في خدمة العلم وطلابه.

مؤسسة الدراسات العليا «چتر دانش»: كمؤسسة رائدة في نشر القوانين والكتب التعليمية الغنية والحديثة، تمكنت من اتخاذ خطوات فعالة لمرافقة طلاب علم القانون.

وتفتخر هذه المؤسسة مع الاستفادة من تجاربها العديدة والملاحظة الدقيقة للاحتياجات الأكاديمية لرواد العلم بجهدها

الكثير في نشر الكتب التي تكون أهم إنجازاتها، تسهيل
التدريب، وتسريع تعلم الباحثين.

في هذا المجال العلمي منشورات چتر دانش أمل أن تتجلى
بواسطة الخدمات الرائعة قدرها أكثر فأكثر.

فرزاد دانشور

مدير منشورات چتر دانش

الفهرس

٧.....	ديباجة.....
١٢.....	الباب الأول: المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري.....
١٢.....	الفصل الأول: الجزائر.....
١٤.....	الفصل الثاني: الشعب.....
١٦.....	الفصل الثالث: الدولة.....
٢٢.....	الفصل الرابع: الحقوق و الحرّيات.....
٣٧.....	الفصل الخامس: الواجبات.....
٤١.....	الباب الثاني: تنظيم السلطات.....
٤١.....	الفصل الأول: السلطة التنفيذية.....
٥٧.....	الفصل الثاني: السلطة التشريعية.....
٧٨.....	الفصل الثالث: السلطة القضائية.....
٨٤.....	الباب الثالث: الرقابة و مراقبة الإنتخابات والمؤسسات الاستشارية.....
٨٤.....	الفصل الأول: الرقابة.....
٩١.....	الفصل الثاني: مراقبة الإنتخابات.....
٩٣.....	الفصل الثالث: المؤسسات الاستشارية.....
٩٩.....	الباب الرابع: التعديل الدستوري.....

ديباجة

الشعب الجزائري شعب حرّ، ومصمّم على البقاء حرّاً.

فتاريخه الممتدة جذوره عبر الآف السنين سلسلة متصلة الحلقات من الكفاح و الجهاد، جعلت الجزائر دائماً منبت الحرّية، وأرض العزّة و الكرامة.

لقد عرفت الجزائر في أعزّ اللحظات الحاسمة التي عاشها البحر الأبيض المتوسط، كيف تجد في أبنائها، منذ العهد النوميدي، والفتح الإسلامي، حتّى الحروب التحريرية من الاستعمار، رواداً للحرّية، والوحدة والرقي، وبناء دول ديمقراطية مزدهرة، طوال فترات المجد و السلام.

وكان أوّل نوفمبر ١٩٥٤ نقطة تحوّل فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجاً عظيماً لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمها، والمكونات الأساسية لهويّتها، وهي الإسلام و العروبة و الأمازيغية، التي تعمل الدولة دوماً لترقية و تطوير كل واحدة منها، وتمتدّ جذور نضالها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمّتها المجيد.

لقد تجمّع الشعب الجزائري في ظلّ الحركة الوطنية، ثمّ انضوى تحت لواء جبهة التحرير الوطني، وقدمّ تضحيات جساما

من أجل أن يتكفل بمصيره الجماعي في كنف الحرية والهوية الثقافية الوطنية المستعادتين، ويشيد مؤسساته الدستورية الشعبية الأصيلة.

وقد توجّ الشعب الجزائري، تحت قيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، ما بذله خيرة أبناء الجزائر من تضحيات في الحرب التحريرية الشعبية بالاستقلال، وشيّد دولة عصرية كاملة السيادة.

إنّ إيمان الشعب بالاختيارات الجماعية مكّنه من تحقيق انتصارات كبرى، طبعتها استعادة الثروات الوطنية بطابعها، وجعلتها دولة في خدمة الشعب وحده، تمارس سلطاتها بكلّ استقلالية، بعيدة عن أيّ ضغط خارجيّ.

غير أنّ الشعب الجزائري واجه مأساة وطنية حقيقية عرضت بقاء الوطن للخطر. وبفضل إيمانه وتمسكه الثابت بوحدته، قرّر بكل سيادة تنفيذ سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي أعطت ثمارها وهو مصمم على الحفاظ عليها.

إنّ الشعب يعتزم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف، من خلال ترسيخ قيمه الروحية والحضارية التي تدعو إلى الحوار والمصالحة والأخوة، في ظل

احترام الدستور وقوانين الجمهورية.

إنّ الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوماً في سبيل الحرية والديمقراطية، وهو متمسك بسيادته واستقلاله الوطنيين، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات، أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد، في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية.

فالدستور يجسّم عبقرية الشعب الخاصة، ومرآته الصافية التي تعكس تطلّعاته، وثمره إصراره، ونتاج التحوّلات الاجتماعية العميقة التي أحدثها، وبموافقته عليه يؤكّد بكلّ عزم وتقدير أكثر من أيّ وقت مضى سموّ القانون.

إنّ الدّستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريّات الفرديّة والجماعيّة، ويحمي مبدأ حريّة اختيار الشعب، و يضفي المشروعية على ممارسة السّطات، و يكرّس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرّة ونزيهة.

يكفل الدستور الفصل بين السلطات واستقلال العدالة والحماية القانونيّة، و رقابة عمل السّطات العموميّة في مجتمع تسوده الشّرعية، و يتحقّق فيه تفتح الإنسان بكلّ أبعاده.

يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

إنّ الشباب في صلب الالتزام الوطني برفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويظل إلى جانب الأجيال القادمة المستفيد الأساسي من هذا الالتزام.

إنّ الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك. ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين و المؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه.

تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري.